

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.4/35
4 March 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية**



مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:

تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة

لدى البلدان النامية: النقل البحري

الدورة الثانية

جنيف، 11 تموز/يوليه 1994

* البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة من أية هيئات فرعية قد يتم إنشاؤها

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالموانئ

مذكرة من أمانة الأونكتاد

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٦ - ١	أولاً - مقدمة
٣	٢٤ - ٧	ثانياً - توصيات فريق الخبراء
٣	١٢ - ٧	الف - التوصيات العامة
٥	١٦ - ١٣	باءً - توصيات محددة

TD/B/CN.4/17/Rev.1 للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية انظر *

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٦	٢٢ - ١٧	ثانيا - جيم - توصيات متعلقة بأنشطة أمانة الأونكتاد
٧	٢٤ - ٢٣	(تابع) دال - بنود متنوعة
٨	٢٥	ثالثا - الاجراءات المطلوبة من اللجنة الدائمة

أولاً - مقدمة

-١ في أعقاب الأونكتاد الثامن، أبرز برنامج العمل الجديد الذي تم اعتماده في مجال خدمات الموانئ الحاجة إلى إجراء دراسة متعمقة شاملة للأعمال التي جرى الإضطلاع بها إلى حينه وإجراء تحليل للاتجاهات والتطورات الناشئة تسترشد به المساعي التي تبذلها أمانة الأونكتاد فيما بين المؤتمرات. وبغية الوفاء بهذه المهمة وتحقيق هذه الأهداف، رئي أن من الملائم عقد فريق خبراء حكومي دولي معني بالموانئ. ووضع مشروع للصلاحيات تم تقديمها إلى الآلية الاستشارية للأمين العام بموجب الفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا. ووافق مجلس التجارة والتنمية على هذه الصلاحيات، كما هي مبينة في TD/B/CN.4/20/Rev.1 في دورته التاسعة والثلاثين في آذار/مارس ١٩٩٣ وتقرر عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

-٢ وتمثل هدف الفريق الحكومي الدولي، كما هو مبين في الصلاحيات، في النظر في العوامل التي يمكن أن تسهم في التنمية الفعالة والمستديمة للموانئ، فضلا عن وسائل تعزيز القدرة التنافسية وقدرة استيعاب التجارة الخارجية لـ أي بلد عن طريق تنمية موانئه. وكان على الفريق أن يركز على تنظيم الموانئ وإدارتها، وأن يقيّم إمكانات زيادة التعاون الإقليمي، وأن يستعرض أهمية المطبوعات التي أصدرتها الأمانة، وأن يعلّق على مدى أهميتها وسريانها وتوزيعها، وأن يحدد ما إذا كانت هناك ثغرات في المعلومات المتعلقة بتنظيم الموانئ وإدارتها. وطلب إليه أيضاً أن يضع أولوية للمواضيع المحددة في برنامج العمل الموافق عليه، وأن يستعرض أعمال الأمانة في مجال التدريب والتعاون التقني فيما يتعلق بإدارة الموانئ، وأن يعد في النهاية تقريراً عن البنود التي تم النظر فيها لتقديمه إلى اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات في دورتها الثانية.

-٣ وبغية إكمال الخبرة الفنية للأمانة، قدم مدحرون لموانئ مختارة خبرتهم في ميداني تنظيم الموانئ وإدارة الموانئ خلال الدورة. وسيقت الدورة حلقتان دراسيتان رفيعة المستوى استغرقت كل منهما يوماً واحداً حول موضوعي التسويق المرفقي وتبادل البيانات المحوسبة في الموانئ، واجتذبت كل منهما قرابة ٦٠ مشتركاً من كل من القطاعين العام والخاص. وشارك في الدورة ممثلاً ٧٦ دولة (٦٦ دولة عضواً ومراقب واحد)، وأربع وكالات متخصصة، ومنظمة حكومية دولية، وثلاث منظمات غير حكومية، ومنظمتان آخريان. وحضر مائة وأربعة وثمانون ممثلاً ثلاثة أرباعهم من العواصم أو الموانئ. ودلّ عدد المشتركين ورتبهم الرفيعة ونطاق المناقشات ونوعيتها الأهمية التي يعلقها مجتمع الموانئ على مثل هذا الاجتماع.

٤- وناقش فريق الخبراء بدقة موضوعي تنظيم الموانئ وإدارتها، بدعم من الوثائق الأساسية^(١) والمذكرات مقدمة من الأمانة ومن المشاركين الآخرين. وأتاحت المذكرات المقدمة من مديرى الموانئ معلومات مفصلة عن خبرتهم العملية في مجالات الشخصية والاستغلال التجارى والتخطيط الاستراتيجي وأعقبتها جلسة حية شملت تقديم الأسئلة والأجوبة. وأتاحت دراسة الخبراء من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وخبرتهم آراء قيمة عن مشاكل الموانئ وتنمية الخدمات المتعلقة بالموانئ.

٥- ودل العدد الكبير من الخبراء الحاضرين على الاهتمام الخاص بالموانئ ودورها في التجارة. وكان هناك تسلیم بأن دور الموانئ يتغير بغية التلاقي مع البيئة الاقتصادية الجديدة المعاصرة. ولن يتمنى للموانئ أن تلعب هذا الدور الجديد بشكل كامل ما لم تسلم الهيئات الأخرى، مثل الهيئات الإشرافية، بهذه التغير. ولذلك فقد كان من المهم زيادة الوعي العام بالدور الحيوي الذي يمكن للموانئ أن تلعبه في الاقتصادات المحلية والوطنية، والعملة التي تتيحها والنشاط الاقتصادي الذي تولّده والدور الهام الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي. وأبرز الرئيس التوصيات الشاملة والبناءة التي قدمها الفريق. وعلى أساس من هذه التوصيات التي قدّمت والمناقشات للوثائق المعروضة، اعتمد الفريق في جلسته العامة الختامية الاستنتاجات المعنونة "الموانئ - الاستعدادات لسنوات ٢٠٠٠".

٦- وترد هذه الاستنتاجات، مشفوعة بالموجز الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية، في TD/B/CN.4/28. وتبرز هذه المذكورة المقدمة من الأمانة بإيجاز النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء وتوجه الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها الفريق.

ثانياً - توصيات فريق الخبراء^(٢)

ألف - التوصيات العامة

٧- أوصى فريق الخبراء بأن تمعن الحكومات التفكير في أهمية دور موانئها وإمكانياتها الكبيرة في تعزيز التجارة والتنمية. وبغية اعتماد سياسات تقدر دور الموانئ، فقد أوصى الفريق باستخدام التخطيط الطويل الأجل (أو العام) ومنهجيات للتخطيط التجاري الاستراتيجي لمساعدة الحكومات والموانئ على ترجمة الأهداف إلى خطوات للسياسات والاستراتيجيات والتنفيذ، بما في ذلك وضع أهداف للأداء وآليات للتقدير ويجب أن تؤمن هذه إدراج الإدارة والموارد البشرية والتكتيكات القانونية والمالية والتنفيذية، بما في ذلك الاستقلال الإداري حسب الاقتضاء.

-٨- وأوصى الفريق بأن تواصل أمانة الأونكتاد أعمالها بالتعاون مع الوكالات الشقيقة لها في نطاق الأمم المتحدة ومع الخبراء التقنية الأخرى المتاحة في المجالات الكثيرة لنشاط الموانئ، بما في ذلك المساعدة التقنية، والدراسات، والتدريب والاتصال، وبأن يجري تقاسم نتائج ومحصلة أنشطتها من خلال الطرق المعتمدة وعقد اجتماعات لفريق الخبراء الحكومي الدولي بصورة أكثر توافراً وانتظاماً. ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي اللجنة الدائمة إلى دراسة إمكانية عقد هذه الاجتماعات مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، اقترح الفريق إدراج مسائل الموانئ على نحو أكثر توافراً بصفتها بنوداً محددة في جدول (جدول) الاجتماعات الوطنية والإقليمية الحكومية الدولية في مجالات قضايا التجارة والتنمية والبيئة لا معاملتها ك مجرد بنود فرعية ضمن مباحث أخرى.

-٩- وسلم الفريق بأن الخصخصة/الاستغلال التجاري/تكوين الاتحادات يمكن أن تكون ذات قيمة في مجالات معينة، تختار بحكمة على أساس صلتها بالظروف السائدة في البلد وملاءمتها لها. وبالنظر إلى أن هذا نهج جديد، ولأن التهوج الأخرى يمكن أن تكون مفيدة أيضاً بنفس الدرجة، حسب ظروف الحكومة المحلية والظروف الاجتماعية، فقد أوصى الفريق بمواصلة دراسة وتحليل جوانب قوة وضعف كل من المفاهيم وإجراء تقييم للأثار الاقتصادية لتقسيم المهام بين القطاع العام والقطاع الخاص.

-١٠- وقد تحقق التعاون الإقليمي بين الموانئ في بعض المجالات وأثبت فائدته. وأوصى الفريق بأن يعين الأونكتاد ويوثّق أماكن وأشكال قيام هذه الجهود التعاونية، ومجالات النشاط التي تشملها والقيمة التي عينها المشاركون فيها.

-١١- وأيد الفريق الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها الاجتماع غير الرسمي للخبراء القانونيين المعنيين بشؤون الموانئ التي ترد في المرفق الأول من الوثيقة UNCTAD/SHIP/639، وخاصة الإشارة إلى إنشاء هيئة دولية للخبراء القانونيين في شؤون الموانئ. وقد أوصى الخبراء القانونيون بأن يضع كل بلد إطاراً قانونياً على كل من الصعديين الوطني والمحلي في ضوء تشريعاته الوطنية يتبع نظاماً ملائماً للإدارة التجارية. وأوصى الخبراء القانونيون أيضاً بالنظر في تعريف دور الموانئ بواسطة تعديل واحتمال توسيع نطاق اتفاقية جنيف (١٩٢٢) المتعلقة بحرية الوصول إلى الموانئ البحرية والملاحة فيها.

١٢ - ومع مراعاة أهمية البيئة والتنمية المستدامة، فقد قدم فريق الخبراء عدداً من التوصيات عن هذا الموضوع. إذ رأى أنه ينبغي ألا تقوم منافسة بين الموانئ على أساس التقصير في حماية البيئة. وينبغي أصدار مبادئ توجيهية توضح مسؤوليات هيئة الميناء والكيانات الأخرى، الحكومية منها وغير الحكومية، فيما يتصل بحماية البيئة. وينبغي أن تنظر المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية، حيثما توضع استراتيجية وخطة ملموستين تسفران عن نتائج معقولة، في دراسة واستخدام الحواجز واستخدام مصادر تمويل مبتكرة. وينبغي إيجاد مركز مجمع في جميع الموانئ لجميع المسائل البيئية بغية جمع وتوزيع المعلومات. وينبغي لهذا المركز المجتمع أن يرسم في وضع السياسة البيئية المرفقة على نحو يأخذ في الاعتبار الصكوك أو التوصيات الدولية فضلاً عن المصالح والأنظمة الوطنية. وينبغي إنشاء آلية للتنسيق من قبيل لجنة للبيئة بغية تنسيق الأعمال، وإطلاع كل الأطراف المهمة وإعطائهما الفرصة لعرض آرائها والحصول على دعمها. وينبغي الاعتراف بالطابع الحاسم للروابط بين الموانئ والمدن وتوظيفها، لا سيما بالحاجة إلى مساندة الموانئ وروابطها بالمدن مع مساندة البيئة وحمايتها من أجل الأجيال المقبلة. وينبغي التسليم بعدم الاضطلاع بالأنشطة البحرية وبعدم امكان الاضطلاع بها في مصباث الانهار النقاء.

بأء - توصيات محددة

-سياسة الموانئ

١٣ - أوصى الفريق بأن تبين السياسة المرفقة أهمية الموانئ، مع عدم إغفال الحلقات الأخرى في سلسلة النقل (السكك الحديدية والطرق البرية والممرات المائية) والخدمات المتكاملة الأخرى مثل الجمارك والشرطة والسلطات المحلية.

١٤ - وأوصى الفريق بتنفيذ هذه السياسات بالاستفادة القصوى من القوة العاملة وزيادة كفاءة مناولة البضائع، والاستخدام المكثف للتداول الإلكتروني للبيانات، وتبسيط الإجراءات واستخدام المعدات بكفاءة. وأوصى فريق الخبراء الحكومي الدولي بأن تنظر المؤسسات الدولية أو حكومات البلدان في دراسة واستخدام الحواجز واستخدام مصادر تمويل مبتكرة حيثما يتم وضع استراتيجية وخطة ملموستين تسفران عن نتائج معقولة.

-تنظيم وإدارة الموانئ

١٥ - سلم الفريق بضرورة تحديث التنظيم الحالي للموانئ. ويتعين أن تأخذ هذه العملية في الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي وخصائص البلد المعنى وسلم الفريق أيضاً بضرورة دعم عملية التحديث بواسطة إطار قانوني ملائم، يراعي أنسب تقسيم للمسؤوليات بين المستويات المركزية والإقليمية

والمحلي، والدور الذي تقوم به الكيانات الخاصة الوطنية والأجنبية ودور القوة العاملة في الموانئ حين تصبح الموانئ أكثر توجها نحو رأس المال/التكنولوجيا.

١٦- وأوصى الفريق بضرورة تحديد سياسة للموانئ تكون واضحة الأهداف وبوضع استراتيجيات للتطوير تركز على التغييرات المؤسسية الالزامية لمواكبة التغيرات في مجال التجارة والنقل. وأوصى الفريق أيضاً بأن تستكشف أمانة الأونكتاد امكانية قيام الرابطة الدولية للموانئ والمدن بإعداد دراسة عن قضية الاستدامة والصلات التائمة بين المدن والموانئ، على أن تنشر الدراسة في إطار الموارد الراهنة للأونكتاد.

جيم - توصيات متعلقة بأنشطة أمانة الأونكتاد

١٧- بعد أن استعرض الفريق مطبوعات الأونكتاد في ميدان الموانئ، رأى أنها مرضية للغاية. ففي تحضى بمستوى عال من الاهتمام في جميع البلدان، لا سيما في البلدان النامية التي لا تتوافر لها باستمرار القدرة على الانضباط ببحث متعمق مماثل. على أنه لا سبيل إلى الشك في أن المعلومات المتعلقة بنوع الأعمال المضطلع بها في نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال تنظيم الموانئ وإدارتها لا تنشر على نطاق واسع بالقدر الكافي. ورسالة الأونكتاد الاخبارية عن الموانئ Ports Newsletter مبادرة عظيمة الفائد تسمى في سد هذه الثغرة. ولكن ينبغي تعديل توزيعها ليشمل، بالإضافة إلى المديري العام لميناء واحد أو ميناءين في كل بلد الأشخاص المعنيين الرئيسيين الآخرين. وينبغي بالإضافة إلى ذلك تشجيع الاشتراكات لضمان منهجية توزيع يعتمد بها في نطاق الأونكتاد.

١٨- وأخذ الفريق في الاعتبار أن هناك بالفعل أربع دراسات مرتبة، كجزء من برنامج عمل الأونكتاد في ١٩٩٤ و ١٩٩٥^(٢). فأوصى بالموضوعات التالية كأولويات للدراسات اللاحقة، إذا ما اتيحت الموارد الكافية:

(أ) دراسة استقصائية للنظم الوطنية للموانئ؛

(ب) تحليل للعلاقة بين المدينة والميناء؛

(ج) دراسات إفرادية عن تنمية الموارد البشرية في الموانئ.

-١٩ وأعرب الفريق عن اعتقاده بضرورة قيام الأونكتاد والحكومات بالتشجيع القوي للتعاون بين الموانئ على مختلف المستويات في مجال تقاسم المعلومات، وتبادل الخبرات، والأنشطة التدريبية والدرامية التقنية بالتسوية.

-٢٠ والتدريب واحد من أهم المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يسمم فيها بالمساعدة. وأعرب الفريق عن تقديره للجهود التي بذلت والنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن وأوصى بضرورة تأمين الموارد الازمة والإبقاء على برامج التدريب وتعزيزها.

-٢١ وأحاط الفريق علما، مع التقدير، بأن نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من الموارد المتاحة للأونكتاد في ميدان الموانئ مخصصة للتعاون التقني والأنشطة التدريبية. وكرر الفريق تأييده للتحديد الواضح الراهن لأنشطة الأونكتاد المتعلقة بالبرامج التدريبية المتنوعة في مجال الموانئ بقصد تجنب الازدواجية والتدخل. ورحب الفريق بمبادرة أمانة الأونكتاد لإقامة دورة دراسية بشأن الموانئ تمنع شهادة ويخضرها مدربون من المستوى المتوسط والمستخدمون الجدد ورأى أنه ينبغي مواصلة هذه الدورة بالتعاون مع المنظمات المهتمة. وينبغي إكمال هذا بإعداد حلقات دراسية جديدة متعلقة بالسياسات وتحديث القائم منها بحيث تراعي التطورات الجديدة التي تحدث في مجال التجارة والنقل. وأوصى الفريق أيضاً بتوسيع نطاق شبكة ترينعمار وتعزيزها لفائدة مدربى الموانئ من المستويين المتوسط والمبتدئ، ودعم مبادرات التدريب في مجال الموانئ وتوظيف التعاون بين مؤسسات التدريب.

-٢٢ وأعرب الفريق عن اغتيابه لتقديم عرض عن برنامج التعاون التقني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد وبرنامج الأغذية العالمي لإصلاح الموانئ في الصومال. وأوصى بشدة بأن تتضافر جهود البلدان المتبرعة والموانئ التي تكون في وضع يسمح لها بذلك وبأن تسمم في الإصلاح الكامل لشبكة المرافق الصومالية. وأوصى الفريق أيضاً بأن يكون الأونكتاد بمثابة مركز تبادل للمعلومات بالنسبة للموانئ التي تلتزم المعلومات عن حالات التعاون التقني مثل حالي الصومال وليبيريا.

دال - بنود متنوعة

-٢٣ كان من رأي الفريق أن من المستصوب عقد اجتماع كل سنتين، تسبقه حلقة دراسية رفيعة المستوى، ودعا اللجنة الدائمة إلى النظر في هذه الامكانية.

-٢٤ وأوصى الفريق بوضع قائمة ترجع إليها الحكومات والموانئ، بناء على طلبها، تبين الموانئ والشركات الخاصة والأفراد القادرين على تقديم الخبرة الفنية في مجال إدارة الموانئ والمستعدين لذلك.

ثالثا - الإجراءات المطلوبة من اللجنة الدائمة

-٤٥ يمكن ايجاز التوصيات المقدمة من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالموانئ فيما يتعلق بأنشطة الأمانة فيما يلي:

(أ) تعزيز الشفافية والتعاون بين الموانئ، وضرورة استمرار النشرة الاخبارية عن الموانئ
:Ports Newsletter

(ب) تقديم إرشادات الى الحكومات عن تنمية الموانئ، ومواصلة نشر التقارير المتعلقة بإدارة
الموانئ والدراسات المnderجة في برنامج البحث وتوسيع نطاقها إذا ما توافرت الموارد؛

(ج) مساعدة الحكومات على تحقيق الكفاءة والتنمية المستدامة للموانئ، وضرورة الإبقاء على
برنامج الأونكتاد لتنمية الموارد البشرية والتعاون التقني وتعزيز هذا البرنامج؛

(د) بغية مساعدة اللجنة الدائمة على الاطلاع بأعمالها، ينبغي عقد دورة ثانية لفريق
الخبراء الحكومي الدولي يكون موعدها أواخر ١٩٩٥ أو أوائل ١٩٩٦. وتقترح الأمانة تمثيلا مع الدراسات
التي سيفعل بها النظر في المواضيع التالية في الدورة الثانية لفريق الخبراء: تنظيم الموانئ
(الشخصية والاستغلال التجاري وإلغاء القيود التنظيمية)؛ والجوانب المالية لإدارة الموانئ (بما في ذلك
التسعير)؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والتعاون المعرفي الإقليمي.

واللجنة الدائمة مدعوة الى القيام، بعد النظر في استنتاجات فريق الخبراء ومراعاة مدخلاته القيمة في
برنامجه العمل، الى تأييد توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالموانئ كما ترد في المرفق
الأول من TD/B/CN.4/28.

الحواشي

- (١) انظر تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالموانئ (TD/B/CN.4/28)، المرفق الثاني، الفقرة ١ للاطلاع على قائمة بالوثائق الأساسية. ويرد تلخيص لهذه الوثائق الأساسية في تقرير أمانة الأونكتاد، المعنون تنظيم الموانئ وإدارتها (TD/B/CN.4/GE.1/2) الذي أُعد من أجل اجتماع الخبراء.
- (٢) ترد موجزة أو مقتبسة من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالموانئ (TD/B/CN.4/28) المرفق الأول.
- (٣) وهذه الدراسات هي: ١٩٩٤: "السعير الاستراتيجي في الموانئ" و"تحليل المقارن للشخصية والاستغلال التجاري وإزالة القيود التنظيمية في الموانئ"؛ ١٩٩٥: "إمكانات التعاون الإقليمي في مجال الموانئ" و"الجوانب المالية لإدارة الموانئ".